



العقود والالتزامات المالية فكر قبل أن توقع (أو تضغط!)

لماذا هذا الموضوع مهم؟

- تعتمد كل معاملة مالية -سواء في المشتريات، الأصول، الخزانة، الحسابات والأنظمة المالية - على الموافقات والعقود.
- أي خطأ في بند قانوني، أو موافقة على التزام دون تدقيق، قد يؤدي إلى مخاطر قانونية، خسائر مالية، عدم الامتثال، ومساءلة وظيفية وفق الأطر النظامية المعتمدة.
- سواء بالتوقيع الخطي أو بالموافقة الرقمية... الالتزام يعد ملزم قانونيًا!

النقاط القانونية الأساسية

- يجب أن تكون شروط العقد واضحة وقابلة للتنفيذ.
- الموافقة الرقمية تعتبر توقيعًا قانونيًا ملزمًا وفق التشريعات النافذة.
- الالتزام المالي لا يكون صحيحًا دون مستندات داعمة كاملة وواضحة.
- أي تجديد تلقائي يعتبر التزامًا ماليًا جديدًا ما لم يبلغ أو يعدل صراحة.
- يجب التحقق من اختصاص وصلاحيه المعتمد قبل تمرير أي معاملة مالية.

لا تفعل



- لا توافق على معاملة غير واضحة أو ناقصة المستندات.
- لا تفترض أن الموافقة الرقمية "أقل خطورة".
- لا تترك بند التجديد التلقائي دون تدقيق.
- لا تعتمد التزامًا يتجاوز الميزانية أو الصلاحيات.

افعل

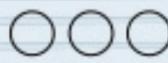


- تحقق من البنود الأساسية قبل الموافقة.
- تأكد من أن نطاق العمل والدفوعات محدد وواضح.
- راجع المستندات الداعمة كاملة قبل أي التزام مالي.
- استشر المستشار القانوني عند أي شك.

المخاطر الشائعة



- شروط غامضة يمكن تفسيرها ضد مصلحة الوزارة.
- التزامات خفية عبر بنود التجديد التلقائي أو الغرامات.
- موافقة رقمية سريعة قد تنشئ التزامًا ماليًا دون قصد.
- أخطاء الترميز المالي قد تجعل الالتزام غير صحيح أو مرفوضًا لاحقًا.
- تجاوز الصلاحيات مما يعرض الموظف للمساءلة القانونية والمالية.



إدارة السياسات المالية الحكومية - وزارة المالية

تنويه: هذه النشرة للتوعية الداخلية فقط ولا تغني عن الرجوع للتشريعات المعتمدة